

برلمان العراق يناقش نقض الهاشمي لقانون الإنتخابات العراقية



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

20/11/2009

نافذة مصر/ وكالات :

قال رئيس البرلمان العراقي إباد السامرائي إن النواب سيمضون السبت على رفض أو قبول ما أقدم عليه طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي من نقض لقانون الانتخابات بسبب اعتراضه على فقرته الأولى التي تمنح المهجرين خارج العراق نسبة 5% فقط من المقاعد التعويضية. وكان الهاشمي نقض مشروع القانون الأربعاء وأعادته إلى البرلمان، ما أثار مخاوف من إمكانية تأجيل الانتخابات التي يفترض أن تجرى في يناير/كانون الثاني المقبل، وهو ما تقول وكالة رويترز للأخبار إنه قد يؤثر في خطط الولايات المتحدة لإنهاء عملياتها القتالية في العراق في أغسطس/آب المقبل.

وبدلا من أن يعالج البرلمان مطلب الهاشمي بمنح المزيد من المقاعد للاجئين العراقيين والأقليات اختلف المشرعون بشأن ما إذا كان استخدام حق النقض قانونيا، وقال السامرائي إنه قرر عقد جلسة سيموت فيها النواب على رفض نقض الهاشمي وبالتالي إعادة القانون إلى مجلس الرئاسة المشكل من ثلاثة أفراد لإقراره دون تغيير.

جدل عراقي

لكن رئيس اللجنة القانونية بالبرلمان بهاء الأعرجي اعتبر أن المحكمة قضت بأن حق النقض الذي استخدمه الهاشمي غير قانوني، في حين قال السامرائي إن المحكمة لم تتعامل مع الوضع القانوني لحق النقض من جانب الهاشمي كما أن رأيها غير ملزم للبرلمان في جميع الأحوال. وأوضح السامرائي أن "تأجيل موعد إجراء الانتخابات لن يؤثر على جداول انسحاب القوات الأميركية من العراق إلا في حال حدوث فراغ دستوري وحدثت اضطرابات أمنية لا تتمكن الحكومة من السيطرة عليها".

وكانت خطوة الهاشمي قد لقيت انتقادات حادة من نواب آخرين بالبرلمان، كما عدها رئيس الوزراء نوري المالكي تهديدا خطيرا للديمقراطية، ودعا مفوضية الانتخابات إلى مواصلة استعداداتها لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في يناير دون التأثر بهذا النقض.